



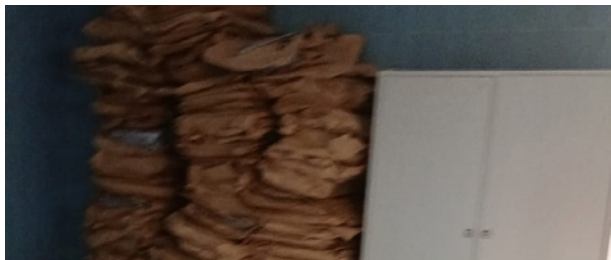
«القوات» تقاطع جلسة النفايات وتطالب بحسم ملف المتفجرات 2

8 اقتصاد



أزمة إيجارات تلوح في الأفق

7 تحت المجهر



الآداب - الفرع الأول: «متعاطو مخدرات» وطلّاب في كُلية واحدة!

3 محليات



مصدر سياسي : بيان قاسم انقلاب على الإرادة الوطنية ومغامرة بلبنان

ب7 أرواح

أحبب نتنياهو رهانات سقوطه وأثبت مجدداً قدرته على النجاة السياسية، لكنّ تقدّمه الانتخابي لا يكفي لتشكيل حكومته السابعة. وبين شقّ المعارضة وحكومة الوحدة، قد تمنحه الحرب فرصة لتبديل الحسابات. وتبقى براعته في الصمود أمام اختبار انتزاع أكرثية تحوّل بقاءه في السلطة إلى حكم مستقرّ. 10

■ عمر حرفوش

خلف الحبتور سمعة لبنان أمام العالم



حين نتحدث عن خلف أحمد الحبتور، لا نتحدث فقط عن مستثمر إماراتي يملك أعمالاً في لبنان، بل عن رجل أعمال ذي حضور دولي، وعن مجموعة اقتصادية تمتد استثماراتها إلى قطاعات الفنادق والعقارات والسيارات والتعليم والنشر في الإمارات وخارجها. ومجموعة الحبتور موجودة في أسواق من بينها لندن وفينا ونيودايست وبيروت والولايات المتحدة. وهذه ليست تفاصيل عابرة، بل تعكس حجم الاسم الاقتصادي الذي نتحدث عنه. في عالم الاستثمار تنافس الدول على استقطاب رجال الأعمال الكبار. تفتح لهم الأبواب، وتقدم لهم التسهيلات، وتعمل على توفير بيئة تتيح لهم توظيف أموالهم وتحقيق مشاريعهم. فالدولة التي تنجح في استقطاب مستثمر من هذا المستوى لا تستفيد من أمواله وحدها، بل يمكن أن تستفيد أيضاً من خبرته وشبكة علاقاته ومعاييره المهنية وقدرته على تطوير القطاعات التي يعمل فيها. هذه هي القيمة الحقيقية للاستثمار الكبير: أثر يتجاوز المشروع نفسه إلى الاقتصاد المحيط به.

ولذلك، فالسؤال الذي يجب أن نطرحه في لبنان ليس فقط: ماذا حصل مع خلف الحبتور؟ بل أيضاً: كيف يمكن لدولة تحتاج إلى استثمارات جديدة، وفرص عمل، وإعادة الثقة باقتصادها، أن تعامل مع مستثمر بهذا الحجم، في ظل الشكاوى والمواقف التي أثّرت حول علاقته بلبنان؟

من استقطاب المستثمر إلى ضمان حقوقه

بحسب ما أثير في النقاش العام، تحدث الحبتور عن مضايقات وتهديدات، وعن إقفال مؤسسات مرتبطة باستثماراته في لبنان. وتناول الرئيس فؤاد السنيورة هذه القضية في مقال له، فيما دعا النائب أشرف ريفي إلى حماية المستثمرين وملاحقة من يهددهم. إذا بُنيت الوقائع، هذه المواقف تطرح أسئلة تستحق إجابات رسمية واضحة. لكن من المهم، في الوقت نفسه، ألا نخلط بين الشكوى والحكم القضائي، ولا نعتبر أي اتهام حقيقة ثابتة قبل التحقق منه. المطلوب ليس إصدار حكم مسبق لمصلحة طرف ضد آخر، بل أن تقوم المؤسسات المختصة بواجبها: الاستماع إلى المعنيين، والتحقق من الوقائع، وتحديد المسؤوليات، وإعلان الإجراءات التي يسمح القانون بإعلانها. وإذا ثبت وقوع تهديد أو مخالفة أو اعتداء على الحقوق، فيجب أن تجري المحاسبة وفقاً للقانون، أيًا تكن هوية المسؤول. وإذا لم تُثبت الادعاءات، فمن واجب الجهات المختصة توضيح ذلك.لكن ما لا يجوز هو أن تبقى القضية معلقة بين التصريحات والسجلات. فيما تتراجع الثقة بالدولة ومؤسساتها، والأخطار أن تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى مساحة لاستهزاء بالمستثمر أو التشهير به، بدلا من أن يكون النقاش قائماً على الوقائع والأدلة. فالاختلاف مع رجل أعمال، أو الاعتراض على مواقفه، لا يبرر المساس بكرامته أو الانتقاص من حقوقه. وفي المقابل، لا يجوز استخدام مكانته أو حجم استثماراته لمنحه امتيازاً خارج القانون. المساواة أمام القانون هي التي تحمي المستثمر الكبير والصغير، وهي التي تمنح الدولة مصداقيتها.

ماذا يقول القانون اللبناني؟

ليس صحيحاً أن لبنان يفتقر إلى أي إطار قانوني لحماية الاستثمار. فقانون تشجيع الاستثمارات رقم 360 الصادر في 2001 ينظم جوانب من بيئة الاستثمار وتحدد التشريعات اللبنانية قواعد الملكية والعقود والنشاط التجاري، كما توجد آليات التحكيم وتسوية المنازعات التجارية. وقد انضم لبنان إلى اتفاقيات دولية تتعلق بالتحكيم وتسوية منازعات الاستثمار وفقاً للمراجع القانونية المنشورة لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان. لكن وجود النصوص القانونية وحده لا يكفي. فالمستثمر لا يقرأ القانون فقط، بل يراقب أيضاً كيفية تطبيقه، والوقت الذي يستغرقه القضاء للوصول إلى نتيجة. ومدى قدرته على حماية مصالحه عند نشوب خلاف مع شريك أو جهة متعاقدة. ومن هنا، فإن الحماية الحقيقية للاستثمار تتطلب ثلاثة عناصر متكاملة: قانوناً واضحاً، وقضاة مستقلين، وثقافة تجارية تحترم العقود والشراكات. فلا يمكن أن نطلب من مستثمر أن يضع أمواله في لبنان، ثم تركه يشعر بأن حقوقه قد تصبح موضع تفاوض أو نزاع طويل بلا أفق واضح. ولا يمكن أن نشجع على الدخول في شراكة، ثم نترك مصير هذه الشراكة رهناً بعلاقات شخصية أو بتوازنات تغير مع الوقت.

المستثمر المغترب ليس أقل حاجة إلى الحماية

وإنما أتحدث عن هذه القضية، لأفعل ذلك من زاوية المستثمر الاجنبي وحده، بل أيضاً من زاوية اللبنانيين الذين يعيشون خارج وطنهم، ويحتفظون بعلاقة اقتصادية وعاطفية به، ويرغبون في العودة إليه أو الاستثمار فيه. هناك نوعان من المغتربين ينبغي أن نفكر الدولة في استعادتهما. الأول هو اللبناني الذي بنى حياته في الخارج، ولا سيما في دول الخليج، وأصبح يملك عملاً ناجحاً أو مهنة مستقرة قد يقرر هذا الشخص أن ينقل جزءاً من نشاطه إلى لبنان، أو أن يؤسس مشروعاً فيه، أو أن يعود تدريجياً ليعيش في وطنه. لكنه يحتاج إلى ضمانات تجعله مطمئناً إلى أن انتقاله لن يتحول إلى مخاطرة غير محسوبة، وإلى قضاء يستطيع اللجوء إليه إذا نشأ خلاف. وتأتي هذه الضمانات عزمة للزاعات أو الاستقلال. أما النوع الثاني، فهو المغترب الذي يعيش خارج لبنان، لكنه يرغب في الاحتفاظ باستثماراته فيه، من دون أن يترك حياته المهنية والعائلية في الخارج. وهذا المستثمر يحتاج إلى شريك موثوق، وإلى حسابات واضحة، وقعود قابلة للتنفيذ، وإلى قضاء يستطيع اللجوء إليه إذا نشأ خلاف. وتأتي هذه الضمانات واقع تجربة الاستثمار والارتباط بلبنان من الخارج. فالمسألة ليست مجرد تحويل أموال إلى الوطن الأم، بل الثقة بمن يتولى إدارة هذه الأموال، وبالمنظومة التي يفترض أن تحميها. قد تكون حصة المستثمر في شركة صغيرة، أو تبلغ 10 أو 20 أو 30 أو 50 في المئة. لكن نسبة الشراكة لا تحدد قيمة الحق. فمن يملك 1 في المئة من مشروع له الحق في أن نحتزم حصته ونقوده، تماماً كما يُحتزم حق الشريك الأكبر.

ولا يجوز أن تتحول الرغبة في جذب الأموال إلى فرصة يستغلها بعض الأشخاص لاستقطاب المستثمر، ثم تهيمش أو إقصائه أو الدخول معه في نزاع على حقوقه. وإذا وقعت مثل هذه الممارسات، فإن معالجتها لا تكون بالتعميم أو بالتشهير، بل بإثبات الوقائع وتطبيق القانون ومحاسبة المسؤولين عنها. فلا يكفي أن نقتنع بالمغترب بأن لبنان وطنه، علينا أيضاً أن نقتنع بأن حقوقه فيه مصونة. والمطلوب تغيير العقيلة قبل إطلاق المحلات. هذه العقيلة يجب أن تتغير لدى بعض الشركاء، كما يجب أن تتغير لدى المؤسسات التي تتعامل مع المستثمرين. فالاستثمار الناجح ليس صفقة قصيرة الأجل، بل علاقة تقوم على الثقة والالتزام المتبادل واحترام الحقوق.

قضية الحبتور قضية وطنية

من هنا، لا أرى أن قضية خلف الحبتور يجب أن تبقى محصورة باسمه، أو أن تتحول إلى سجلاب بين شخصيات سياسية، أو أن نقرأ من زاوية العلاقات بين لبنان والإمارات وحدها. إنها قضية وطنية، لأنها تلمس صورة لبنان أمام المستثمرين العرب والأجانب، كما تلمس ثقة اللبنانيين المغتربين بإمكانية الاستثمار في بلدهم ولا ينبغي أن يكون الدفاع عن هذه المبادئ مرتبطاً بطائفة أو حزب أو اصطفااف سياسي. فحماية الاستثمار مصلحة وطنية مشتركة، وتطبيق القانون مسؤولية المؤسسات، لا مسؤولية فريق سياسي من دون آخر. لذلك، أؤمن أن تتحول هذه القضية إلى فرصة لفتح نقاش جدي حول ضمانات الاستثمار في لبنان، وأن نتعامل معها الدولة والقضاء باعتبارها مناسبة لإثبات أن الحقوق لا تضع بسبب هوية صاحبها، ولا تُمنح بسبب نفوذه. لبنان يحتاج إلى المال، نعم، لكنه يحتاج قبل كل شيء، إلى الثقة، والثقة لا تطلب من المستثمرين؛ بل تُبنى أمامهم، بالفعل والقانون.

شريك في نداء الوطن

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 2000 | الخميس 29 تشرين الأول 2026

«القوات» تقاطع جلسة النفايات وتطالب بحسم ملف المتفجّرات

رئيس مجلس النواب نبيه بري هذه المهقة، مع العلم أنّ مؤشرات نجاح مساعيه لإقناع «الحزب» بالحياد ليست مرتفعة.

عون: التفاوض لا الحرب

إزاء هذه التطورات، برز تشديد الرئيس على الحوار والتفاوض الدبلوماسي بوصفهما السبيل إلى تحقيق الاستقرار، في موقف يكتسب أهمية خاصة في ضوء المساعي الرامية إلى منع تجدد المواجهة العسكرية. وأكد عون، خلال لقائه خمسة نواب فرنسيين من مجموعة «دراسات مسيحيّ الشرق، أنّ «لا حلول أمنة ومستدامة من خلال الحرب، بل من خلال التفاوض الدبلوماسي، لأنّ الحرب لا يمكن أن تحقق أيّ نتيجة عملية، بل تدمّر وتشرّد وتخلّف قتلى وجرحى، ولا تنهي الصراعات»، مشدّداً على أنّ «وحده التفاوض الدبلوماسي يمكن أن يحقق الأمان للدول والشعوب»، وعن التّزّيات الأمنية في الجنوب، أكد رئيس الجمهورية أنّ «لبنان متمسك ببقاء قوات اليونيفيل» في الجنوب، أو بإحلال قوات أوروبية مكانها، تكون نواة لقوات من دول صديقة ترغب في مساعدة لبنان والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار في الجنوب».

في المقابل، رأى مصدر سياسي رفيع لـ«نداء الوطن»، أنّ بيان قاسم «يشكل خروجاً فاضحاً عن الإرادة الوطنية الجامعة، وإمعاناً في سياسة فرض الأمر الواقع ومواصلة المغامرات التي لم تجلب للبنان سوى الدمار والتّهجير والانهيار»، واعتبر أنّ الأخطر في البيان «ليس تكرار المواقف المعروفة لـ«الحزب»، فحسب، بل إصراره على وضع قرارات الحرب والسلام خارج مؤسسات الدولة وإرادة اللبنانيين، وكأنّ البلاد ملك لفريق يقرّر عنها

رّجي: حصر السلاح خيار وطني
في الإطار الدبلوماسي نفسه، استقبل وزير الخارجية والمغتربين يوسف رّجي الوفد النّيابي الفرنسي، وأطلعته على الجّهود المبذولة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية. وشدّد رّجي على أهمية القرارات الجريئة التي اتخذتها الحكومة لحصر السلاح بيد الدولة وبسط سلطتها على كامل أراضيها. وتناول اللقاء أوضاع القرى المسيحية في الجنوب والتّحديات التي تواجه أبنائها، حيث دعا رّجي إلى عدم هذه القرى لتمكين أهلها من الصمود والبقاء في أرضهم، اعتداءاتها بأدوات الدولة والقانون بشكل ركيزة أساسية للحفاظ على لبنان. والتّعبّدية والتنوّع اللّذين يتميّز بهما

وفيما يتعلّبت قاسم في مواقفه من السلاح و«اتفاق الإطار»، تتحرّك المساعي السياسية والدبلوماسية في اتجاه جنّيب لبنان مغامرة عسكرية جديدة. في هذا السياق، علمت «نداء الوطن» أنّ إشارات إيجابية وصلت من واشنطن، حيث أبلغت رئيس الجمهورية جوزاف عون بأنّ إسرائيل لن توسّع عملياتها أو تقوم بأيّ حرب أو نشاط عسكري خارج المنطقة الأمنية. شرط ألاّ يتقدّم «حزب الله» أي عمل عسكري تجاه إسرائيل، أو يبادر إلى فتح جبهة الجنوب في حال اندلعت حرب مع إيران.

وبناءً على هذه الرّسائل، ينصّب الجهد حالّياً على إقناع «حزب الله» بعدم الانخراط في أي معركة محتملة بين أميركا وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة ثانية. ويتولّى «القوات اللبنانية» في بيان أمس

نداء الوطن

الخميس 29 تشرين الأول 2026 | العدد 2000 | السنة الثامنة

■ تكشف معلومات مصدرها العاصمة الأميركية أن عقوبات سنّفرض على قضاة لبنانيين، لأسباب منها فساد مثبّت والتعاون مع حزب الله.

أسرار

■ تتحرّك شخصيات في بعلبك الهرمل لتشكل تجعّع عشائري عابر للطوائف، يضمّ عشائر وعائلات المنطقة، بهدف بلورة حالة سياسية مناهضة للشثائي الشيعي، مستفيدةً من الثقل الاجتماعي للعشائر لإحداث خرق في الجمود السياسي القائم.

مصدر سياسي لـ«نداء الوطن»: بيان قاسم انقلاب على الإرادة الوطنية ومغامرة بلبنان

داود رمال

رأى مصدر سياسي رفيع لـ«نداء الوطن» أن البيان الذي أصدره الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم «يشكل خروجاً فاضحاً في هذا الملف، فضلاً عن ملف الكهرباء الذي لا يقلّ أهمية عن ملف النفايات، والذي يندز بمزيد في التقلّص في ساعات التّغذية الكهربائيّة ما لم تتّخذ الإجراءات اللازمة لمعالجته سريعاً.

لبنانيّين في تقرير مستقبّلهم، وتجاهل متعمّد للكلفة الهائلة التي دفعها البلد نتيجة قرارات لم تكن موضع إجماع وطني، فيما لا يزال الجنوبيّون والنازحون وأصحاب المنازل المدمّرة ينتظرون الأمان وإعادة الإعمار واستعادة حياتهم الطبيعيّة»، وشدّد على أن «حماية لبنان لا تكون بتكرار التجارب التي أدخلته في الحروب، ولا تحويل تضحيات اللبنانيين إلى تفضّيز مفتوح لمواصلة النهج لـ«الحزب» فحسب، بل إصراره على وضع قرارات الحرب والسلام وشروط السيادة الوطنية خارج مؤسسات الدولة وإرادة اللبنانيين، وكأنّ البلاد ملك لفريق يقرّر عنها مصيرها ومستقبل أبنائها».

وقال المصدر إن «قاسم يتحدث عن الوحدة الوطنية فيما يضع شروطاً مسبقة على الآخرين، بالتوازي مع التمسك بربط مصير السلاح باستمرار الاحتلال والعصديّات، يكشف محاولة لثوابت الحزب، لا وفقاً للدستور ومبدأ الشراكة الوطنية المتكافئة»، متسائلاً «عن أي وحدة يتحدث الحزب فيما يرفض إخضاع سلاحه واستراتيجيّته العسكرية لقرار الدولة، ويعلن مسبقاً أن البحث في سحب السلاح غير وارد، في سحب السلاح بالبقا، في موقف ينسف جوهر أي نقاش وطني جدي حول حصريّة السلاح ومرجعيّة المؤسسات الشرعيّة». وأضاف أن «محاولة تقديم معادلات عسكرية مفتوحة لا يملك اللبنانيون قرار إنهائها»، وتوقّف

المصدر عند إشارة قاسم إلى اتّفاق إيران والولايات المتّحدة، معتبراً أن «ربط المصالح اللبنانيّة بحسابات إقليمية ومفاوضات بين عواصم خارجيّة يثير أسئلة جوهرية عن استقلاليّة القرار الوطني، ولا سيما حين يتقدّم أي تفاهم خارجي باعتباره مصدر قوّة للبنان، فيما نهغّش مؤسساته الدستورية وإرادة أبنائه». وقال إن «لبنان ليس ورقة تفاوض في يد أحد، ولا ساحة لتصفية الحسابات أو تبادل الرّسائل، وإن أي مسار إقليمي لا يمكن أن يكون بديلاً من قرار لبناني مستقل يضع وقف الحرب وحماية الحدود وإعادة الإعمار والاستقرار في صدارة الأولويات»، وختم المصدر بالقول إن «لبنان لم يعد يحتمل مغامرات جديدة ولا خطابات ترفع سقف المواجهة فيما يدفع المواطنون أمثانها من أمنهم وأرزاقهم ومستقبل أبنائهم، مؤكّذاً أن «اللحظة الرّاهنة تستدعي موقعاً وطنياً واضحاً يعيد القرار إلى الدولة، ويحضن الوحدة الداخلية على قاعدة الدستور والمساواة بين اللبنانيين، لا على قاعدة فرض الوقائع والسلاح». وأضاف أن «من يريد فعلاً حماية لبنان عليه أن يضع مصلحة اللبنانيين فوق الحسابات الحزبية والإقليمية، لا سيما لا تتجرأ، والوحدة الوطنية لا تُفرض بالشعارات، ومستقبل البلاد لا يجوز أن يبقى رهينة مغامرات لا يملك الشعب اللبناني قرارها ولا القدرة على تحلّل نتائجها».



عون خلال استقباله نواباً فرنسيين من مجموعة دراسات مسيحيّ الشرق

■ يواجه نائب عكاري انتقادات حادة في منطقته بعدما حثّب آمال عدد من مؤيديه على خلفية دعمه أحد صانعي المحتوى المتهم بالترويج للمخدرات في خطوة اعتبرها منتقدوه موضع استغراب، ولا سيما في ظل الاتهامات التي تحيط بصانع المحتوى.

■ مروان الأمين

جماعة «الرفضين»

يعتبر البعض أن هناك علاقة تبادلية بين «حزب الله» وإسرائيل، ولذلك، يساؤون بين رفضهم لسلاح «الحزب» ورفضهم لمشروع السلام بين لبنان وإسرائيل. هذه المقاربة، التي يدعي أصحابها أنهم يتقدمون للراي العام بمظهر المثالي والمتفوق أخلاقياً، تتجاهل حقيقة أساسية: رفض السلام لا ينهي الصراع، بل يترك لبنان ساحة مفتوحة لاستمراره، وهذه تحديداً هي الظروف التي يستفيد منها «حزب الله» أو أي مجموعة أخرى، للحفاظ على مبررات وجود تشبيكه العسكري والاحتفاظ بالسلاح. «حزب الله» لا يحتاج إلى موافقة هؤلاء على مشروعه كي يستفيد منهم، بل يكفيه أن تلقى نتائج مواقفهم مع مصالحه، حتى لو انطلقت من قطاعات مختلفة تماماً. وعندما يرفض هؤلاء سلاحهم، يرفضون أيضاً أي مسار سياسي يمكن أن ينهي حالة الحرب مع إسرائيل، فإنهم يساهمون في إبقاء الظروف التي يستخدّمها «الحزب» لتبرير استمرار تسلحه واحتفاظه بقرار الحرب والسلام المشكلة تكمن في تحويل «الرفضين» رفض السلاح ورفض السلام، إلى موقف سياسي يمنع التمييز بين النتائج والمكتسبات التي ترتب عن كل من هذين «الرفضين»، فرفض سلاح «حزب الله» لا يكفي لأكتمال مثلّيّتهم السياسية لا باستكمالته برفض خيار السلام، وعليه، إنّ الرفض الثاني ينهي الفعالية السياسية للرفض الأول، فيصعب معه رفضهم الأول بلا قيمة عمليّة. فحزب الله لا يريد ولا يتوقع من هؤلاء أكثر من ذلك. إذا كان الهدف هو استعادة الدولة سيادتها، وحصر قرار الحرب والسلام بمؤسساتها، ومنع استخدام الأراضي اللبنانية لخدمة حسابات ومشاريع إقليمية، فإن إنهاء حالة العداء بين لبنان وإسرائيل يصبح هدفاً أساسياً في هذه المعركة، لا خياراً هامشياً يمكن القفّز عنه أو رفضه. هنا تكمن المفارقة: يريد هؤلاء، إنهاء الدور العسكري لـ«حزب الله»، لكنهم يرفضون إنهاء حالة العداء بين لبنان وإسرائيل، والانتقال للمرّة الأولى إلى خيار السلام الذي يشكل الوحيدة المسبقة أحد أبرز المبررات التي يستند إليها «الحزب» لتسويق استمرار تمسكه بسلاحه. يدينون احتفاظه بالسلاح، لكنهم يقبلون، عملياً، ببقاء لبنان ساحة مواجهة مفتوحة مع إسرائيل، بما يتيح لـ«الحزب» إعادة إنتاج روايته عن المقاومة وضرورة السلاح، مهما كانت الكلفة التي يتحملها اللبنانيون. إن رفض السلاح والسلام معاً، لا يعرّ عن مثالية سياسية أو تفوق أخلاقي ويقيمي كما يحاولون الإيحاء. فهذه المعايير لا تُقاس به «رفضين»، بل بالقدرة على تحديد ما يساهم في تأمين استقرار دائم وإنهاء الحروب المتكررة. إن المطلوب ليس الاختيار بين «حزب الله» وإسرائيل، بل الاختيار بين بقاء لبنان ساحة مفتوحة للحروب، وبين العمل على إنهاء ذلك، والمدخل لتحقيق ذلك هو إنهاء حالة العداء بين البليدين والوصول إلى اتّفاق سلام. وفي هذا السياق، يصبح السلام مصلحة لبنانية يستحق النقاش والتفاوض وفي شروطه، لا محزماً أيديولوجياً يرفض لمجرد أن الطرف الآخر هو إسرائيل، أما اللذين يحملون عنوان «الضدين»، ضد «حزب الله» وضد إسرائيل، ويرفضون السلام بين لبنان وإسرائيل، عليهم أن يدركوا أن رفضهم لا يُقيهم خارج المحاور. فعندما يؤدي موقفهم إلى إبقاء لبنان ساحة للحرب، فإنهم يساهمون في ختمة «حزب الله» استراتيجيّاً. يرفضون مشروعه، لكنهم يترون له البنية والظروف التي يحتاج إليها لتبرير سلاحه واستمرار دوره العسكري. وهكذا، تتحول المثالية السياسية والرفعة الأخلاقية التي يدعونها، إلى ورقة سياسية تمنح «الحزب» ما يريد.

BY CASINO DU LIBAN

العب. اربح. وكرّرها.

انضم للحماس اليوم

امسح الرمز للتسجيل والعب

www.betarabia.com

#العب بمسؤولية

• رفيق خوري

حرب غير أهلية

لا مشروعية لأي مشروع على حساب الشرعية ومشروع الدولة الوطنية. ولا قوة مهما يكن وراءها عمق إقليمي قادرة على تحقيق معادلة وترجمتها العملية. أن السلاح ثابت ولبنان متغيّر. لكن ما بقي من غطرسة القوة في أيام الضعف يدفع إلى استسهال التهديد بحرب أهلية دفعا عن سلاح «حزب الله». وهذه قمة الاستهتار بالبلد والناس. والأخطر هو التكيف مع التهديد كأنه تعبير عن موقف سياسي ضد «خطر وجودي» وليس جريمة حرب. وإن لم تقع حرب.

ذلك أن الذين يهددون وخصومهم يعرفون أنه ليس في لبنان حرب أهلية خالصة كاملة الأوصاف. فكل حروب لبنان وتسوياته من القرن التاسع عشر إلى القرن الحادي والعشرين كانت حروبا وتسويات تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية. حرب الإمارة الشهابية التي تدخلت فيها الصراعات المحلية والصراعات المصرية أيام محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا والدعم الفرنسي وسياسات السلطنة العثمانية وبريطانيا. انتهت بتسوية هندסה مستشار النمسا مترنيخ عنوانها «حكم القائمقاميتين». حرب ما بعد القائمقاميتين والتي كانت الصراعات الأهلية الطائفية فيها بارزة وصلت إلى دمشق. وشهدت دخلا عسكريا فرنسيا وأدوارا ملتبسة للسلطنة. انتهت بتسوية «المتصرفية» في جبل لبنان برعاية فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا وروسيا والسلطنة. وكان الدور المباشر في لملمة ذيول الصراعات الطائفية بعد التسوية لوزير الخارجية العثماني فؤاد باشا. كذلك الأمر في أحداث 1958 وحرب لبنان الكبيرة. حيث تجمعت الصراعات المحلية والعربية والإقليمية والدولية قبل التوصل إلى اتفاق الطائف.

ولا أحد يجهل أنه لا حرب أهلية من دون رعاية خارجية وتمويل وتسليح وحتى مشاركة خارجية من أجل أهداف أكبر من لبنان. والظروف اليوم تختلف عن الظروف التي قادت إلى حرب لبنان بفواعلها اللبنانية والفلسطينية والإسرائيلية والسورية والعربية والدولية. فالحرب التي يهدد بها حزب إيديولوجي مذهبي مرتبط بالحرس الثوري الإيراني هي حرب ضد ملتبسة والأكثرية الرسمية والشعبية. وبالتالي حرب فاقدة لأساس الحرب الأهلية وأقرب إلى تمرد فريق على الشرعية وبقية الأحزاب والقوى والطوائف والمرجعيات. وهي. فوق ذلك. حرب في بلد تحتل إسرائيل جنوبه وتهدد بالتمدد من الليطاني إلى الأولى. وتدير أميركا مفاوضات بينه وبين إسرائيل عنوانها اتفاق «الإطار الثلاثي». فما معنى تجاهل الاحتلال والذهاب إلى حرب أهلية باسم سلاح فشل في ردع العدو ومنعه من إعادة الاحتلال؟ وماذا لو انهارت الشرعية وتمكن «حزب الله» من السيطرة على البلد بشكل مباشر بعد أيام الهيمنة غير المباشرة؟

أي سيناريو يكتمل؟ قتال في حرب أهلية للحفاظ على سلاح توقف عن مواجهة الاحتلال وجرائمه الوحشية. مع وعد بالعودة إلى المقاومة؟ تفاوض مع العدو من أجل ما هو أبعد من هدنة مع دفع ثمن ذلك؟ انتظار مرحلة جديدة في الحرب بين إيران وأميركا ومعها إسرائيل للمشاركة فيها؟ وأين تصير إعادة الإعمار وعودة الأسرى واستعادة أهل الجنوب لأرضهم المجروقة في أكثر من ستين قرية؟

كل السيناريوهات خطيرة على لبنان. وهي أخطر على «الحزب» والمشروع الإقليمي الإيراني الذي هو جزء منه. وأسوأ قرابة استراتيجية هي التي تتجاهل التحولات الجارية في الإقليم ودورها في لبنان. وتركز على دور سلاح معطل في مشروع إقليمي متراجع ومحكوم إقليميا ودوليا بأنه مهمة مستحيلة.

وفرنسا دفعت غالّيا في النهاية ثمن حروب نابليون القاتل: «المرد يبدأ الحرب ثم ينتظر ليرى ما سيحدث».



عون في طرابلس: معركة الصورة والدولة



من جولة الرئيس عون في طرابلس السبت الماضي

والحشد لفعلت كما تفعل في

الاستحقاقات الانتخابية. إلا أن أحدها صمّم جمفا رمزيا بقصد «التمريك» على أقرانه ضمن

كما أن الرئيس جوزاف عون لا يبحث عن جماهير ضمن مسعاه لتقديم نموذج مختلف في الحكم. يعيد من خلاله استحضار رجال الدولة. فهو ما انفك يكرّر في لقاءاته أنه ليس بصدد بناء شعبية من أي نوع. إنما رجل دولة يحاول إعادة بناء دولة محطمة. في رد طبع جريزا من الزيارة الرئاسية، فإن أهدافها تتجاوز فكرة «دولة» المدينة، التي صورت كثيرا بأنها متمردة على السياق العام. الذي مضت به الدولة تحت فوهة بندقية «حزب الله». وهي صورة شديدة التميّط. وتتصل بتأكيد محوريته ضمن المشهد الجديد الذي لا يزال يرسم ببطء تحت وطأة التطورات والتحولات الجارية في المنطقة.

لم يسع رئيس الجمهورية في أي لحظة إلى زيارة جماهيرية. على خلاف ما جرى تصويره في عدد وسائل الإعلام ومنصات التواصل. ولا سيما تلك المضضوية ضمن ماكينة الممانعة. فضلا عن بعض الأصوات السنية «الصديقة» لـ«الحزب» من تحت الطاولة. فالزيارة كان جدولها معروفا ومعمّما قبل أيام. ولو أرادها جماهيرية لما صعب تأمين حشد له. ذلك أن الشمال يعد الملعب المفضل للأجهزة الأمنية، التي تتمتع منذ أيام «المكتب الثاني» بمساحة واسعة تجعلها شركا مضاربا في العملية السياسية. وإن كان ثمة ما يستدعي الاستفثار

فيه رئيس الجمهورية الدولة إلى شمالها. لأنها حاضرة وفعالة. إنما يوظف المتغيرات الإقليمية للإفادة من مزاييها. وتعزيز الثقة مع نخبةا وناسها. ضمن مسار تراكمي يمنحها مقعد الشراكة في صناعة قرار دولة تظهر نفسها من الوصايات. هذا الهدف ظهر في كلمات محدّدة انتقاها الرئيس جوزاف عون. وفي مقدمها: «انتهى عهد الإقصاء». والمعنى المضمّر أن وقت الشراكة قد حان. وقوله إنه جاء ليضع في صدق عين كل ما ينسب إليه من ترشيحات وتجمعات سياسية. وهو يدرك تماما أن رجل الدولة صعبة غير شعبية.

وبالتالي. فإن المقارنات التي أقيمت بين صورة استقباله. وتلك العائدة لاستقبال وزير الخارجية السوري أسعد الشهباني في زيارته إلى حاضرة الشمال. في غير مكانها. لكل صورة وظيفة سياسية مختلفة. الشهباني توخّى توجيه رسائل يتصدها «حزب الله». ومن خلفه أطراف أخرى. داخا وخارجا. وحتى تلك تفجّرت نقاشات على ضفافها. حولتها إلى مركز استقطاب حول العدد والالتناء الهوياتي. بهدف التشويش على مُرادها الأصلي.

بينما الوظيفة السياسية لصورة زيارة الرئيس جوزاف عون أن تكون الحد الفاصل بين زمنين ودولتين. زمن أقل كان فيه قرار سياسي بتهميش الشمال. والتعامل معه كتهديد استراتيجي من قبل الوصي على الدولة. وزمن عتباته في بداياتها. لا يعيد

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 2000 | الخميس 29 تشرين الأول 2026

نداء الوطن

الخميس 29 تشرين الأول 2026 | العدد 2000 | السنة الثامنة

الشيخ نعيم وحزبه بين فكي تنياهو

سقطت رهانات «حزب الله» حتى على التغيير الذي يمكن أن يأتي من إسرائيل، بعدما فقد أي أمل بأن يكون قادرا على صناعة أي تأثير، أو حتى على تحسين وضعه الأمني والعسكري. كان «الحزب» يبحث عن «انتصار» تصنعه صناديق الانتخابات الإسرائيلية. بحيث يفقد رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو الأثرية ويخسر ويخرج من السلطة. ولكن نتائج الانتخابات خيّبت أمل «الحزب» وجعلته مرّة جديدة واقعا بين فكي تنياهو.



بنيامين تنياهو

تأكد أنّ هذه الضربات الإسرائيلية

ناتجة عن تفوق إسرائيلي لا يمكن دمه أو التخفيف منه. زاد من هذه القناعة قيام إسرائيل بقصف مقرّ القيادة قوات الرضوان وقتل القائد العسكري إبراهيم عقال وبقصف مواقع الصواريخ والمستبرات التي كان نصرالله أعطى أمرا بأن تمطر إسرائيل بالقذائف. ردّا على اغتيال القائد العسكري الأقرب إليه فؤاد شكر. الحاج محسن. في آخر تموز 2024. لذلك بحث نصرالله عن وقف للنار بأي ثمن. وبواسطة رئيس مجلس النواب نبيه بري حقل رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي ووزير الخارجية السابق أيضا عبدالله بو حبيب موافقته على وقف النار خلال زيارتهما إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة السنوية. ولكن كان قد فات الأوان ودفع نصرالله الثمن قبل أن تستكمل إسرائيل عملية الإطباق على «الحزب» وتقتال خليفته السيد هاشم صفي الدين. ما لم يحصل في أيلول صار أمرا واقعا في 27 تشرين الثاني 2024 عندما وافق الحزب على اتفاق وقف النار الذي صار رسميا عندما وافقت عليه الحكومة.

نجم الهاشم

لم يدك «حزب الله» بقيادة أمينه العام السابق السيد حسن نصرالله يستجدي عبر الحكومة اللبنانية وفقًا لإطلاق النار. حتى عاجله رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو بإصدار الأمر باغتياله وهو على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة. خلال دقائق كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تنفّذ المهمة التي انتظرتها طويلا. كان السيد نصرالله قد أيقن بعد حقل رئيس البجر الكبرى في 17 أيلول 2024. التي اعترف بأنها خسارة جسيمة ونجاح إسرائيلي كبير في اختراق حزبه وأجهزة الأمن التابعة له. أنه في وضع صعب. فاعتبر أنّه مسؤول في شكل مباشر عن تسهيل هذا الاختراق. عندما أمر بعدم استخدام الهواتف الخلوية. معتبراّ في كلمة له أنّها أجهزة تجسس وأفتى في المقابل باللجوء إلى أجهزة البجر. لذلك عندما بدأت هذه الأجهزة تفجر وتفتّر حامليها. ومن بينهم السفير الإيراني مجتبی أمانی ومسؤولين في «الحزب». لم يفهم في البداية ماذا يحصل. وعندما رأى صور القتل والجرحى بالألاف في الشوارع والمستشفيات. غرق في صمت عظيم وسيطرت عليه كآبة لأنّه حمّل نفسه ذنب ما نجّم عن قراراته. وأيقن أنّه عاجز عن اكتشاف مدى الاختراق الإسرائيلي لحزبه وليبنتيه وساحاته.

نصرالله ووقف للنار بأي ثمن عندما بدأ نصرالله حرب المساندة في 8 تشرين الأول 2023. كان لا يزال يعتبر أنّه يتمتّع بتفوّق كبير على إسرائيل وجيشها وأجهزة مخابراتها. وأنّه بكسبة زّ يمكنه أن يقصف كل المواقع الإسرائيلية. وأن يجعل اليهود يفرّون عبر البحر ويختنقون في المطارات. فجأة ظهرت الصورة مقلوبة عندما

في ظلّ قيادة الحرس الثوري

كان الشيخ نعيم قاسم قد صار في ذلك الوقت أمين عام «حزب الله». ولكن كان الحرس الثوري الإيراني قد تسلّم زمام القيادة المباشرة على الأرض من أجل إعادة ترميم هيكلية «الحزب». وجمع ما تبقى له من كوادِر وأسلحة. بعد 11 يوما فقط جائته الضربة الأكبر من خلال سقوط نظام الأسد في سوريا وقطع الطريق البرّي بين طهران وبيروت.

خلال عام ونصف التزم «حزب الله» الصمت العسكري. كان يريد أن يتجنّب جرّ إسرائيل للعودة إلى حرب كبرى. وكان في الوقت

نفسه. يعتبر أنّه قادر على تجاوز الضربات الصغرى التي تنفّذها. ولكن كل ذلك انتهى في أول آذار 2026. عندما أعلن حرب المساندة الثانية. بعد نجاح واشنطن وتل أبيب باغتيال المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي. وعلى عكس ما تمّناه «الحزب» نجحت إسرائيل في الانقضاء عليه مرة جديدة واستكملت تدمير ما أعاد استجماعه من قدرات عسكرية. وظهر بوضوح أنّ كل سرديته حول النجاح في الخروج من السيسيم الذي نجحت إسرائيل في اختراقه كان وهما وسراña. وكانت النتيجة وبالا عليه وعلى بيئته وناسه. عندما وصلت الأمور

إلى هذه الدرجة كان «الحزب» قد وصل إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقف النار في 27 تشرين الثاني 2024. وصار بحاجة إلى وقف جديد للنار جاء أولا عن طريق اتفاق طهران وواشنطن على الهدنة في 7 نيسان. ثم عن طريق اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل في 26 حزيران 2026.

ولكن ما لم يكن يتوقعه «حزب الله» قد حصل. يوم الأربعاء الأسود استهدفت إسرائيل نحو مئتي موقع تابع له في ضربة واحدة تشبه ضربة البجر. وتوسعت دائرة الاختراق الإسرائيلي لترسم حدودا عسكرية جديدة كانت آخر ما أنجزته السيطرة على قلعة شقيف أرنون ومرتعات علي الطاهر.

عاجز عن الردّ

عند هذا الحدّ. كان «الحزب» فقد القدرة على الردّ وعلى أي نوع من أنواع المواجهة على الأرض. بحيث صارت الطريق مفتوحة أمام الجيش الإسرائيلي نحو النبطية وإقليم التفاح وصور. وحتى نحو الضاحية الجنوبية. بات «الحزب» يتلقى الضربات ويدل أن يرّد على إسرائيل صار يهاجم الحكم والحكومة في لبنان. وكان ينتظر أن يربح مع الوقت من خلال استحقاق الانتخابات في إسرائيل ثم في واشنطن. ولكنّ أماله قد خابت مرّة جديدة عندما لم يخرج تنياهو من المعادلة وفعل العكس وتبّت نفسه في موقعه عائذا أكثر قوة وحضورا ودعما من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. كان حزب الشيخ نعيم الغائب عن الأنظار. يُعتَي النفس بهزيمة تنياهو في الانتخابات حتى لو كان من سيأتي محله أسوأ منه. كانت المسألة تتعلّق بالرد على من اعتبر أنّه السبب في النكبات التي حلّت عليه. ولكنّه وجد نفسه

مرّة جديد أسير هذا الرجل الذي يسعى ليكون أهمّ رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل. والراغب في أن يرى «حزب الله» مدفرا مع النظام التابع له في إيران وساعيا ليمشي على الطريق الذي سار عليه سلفاه مناحيم بيغن وأريئيل شارون. عندما أجبرا بإسرع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على الخروج مع مسلحيهم من لبنان.

بيغن وشارون. اجتياح 1982. لم يكن يهدف إلى استحداث مناطق عازلة وخالية من السكان. ولا كان يريد أن يقيّر خريطة لبنان وحده. أقصى ما كان يريدّه انتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهورية وتوقيع اتفاق سلام معه. انتهى الأمر إلى اتفاق 17 أيار 1983 ثم إلى الانسحاب. وترك لبنان يغرق في أزمارته من جديد وترك الرئيس أمين الجميل يحكم بالكاد في قصر بعبدا.

تنياهو يريد أكثر من ذلك بكثير. حربه اليوم لا تقتصر على لبنان ولذلك لم يكن هدفه انتخاب بشير جميل جديد. بل هو يريد تغيير خريطة المنطقة كلها وإسقاط النظام في إيران. هذا ما يقوله تنياهو وهذا ما يفعله وهو لا يعتبر إعادة تثبيت موقعه على السلطة يمكن القول إنّ مسألة استكمال عملية القضاء على «الحزب». لن تستغرق وقتا طويلا. ويمكن القول أيضا إنّ الحظ السيئ يرافق «الحزب» بحيث أنّه ينتقل من هزيمة إلى أخرى. من دون أن يتمكن من وقف هذه السلسلة بينما هو في الواقع واقف بين فكي كماشة تنياهو وفي قبضته وتحت رحمته.

فقد «الحزب» القدرة على أي نوع من أنواع المواجهة، بحيث صارت الطريق مفتوحة أمام الجيش الإسرائيلي نحو النبطية وإقليم التفاح، وحتى نحو الضاحية

«الحشيشة» شرعيّة على الورق وهزارعوها خارج القانون

ميشال طوق

سبّت سنوات مرت على إقرار مجلس النواب قانون 2020/178 تنظيم زراعة القنب للاستخدامات الطبية والصيدلانية والصناعية، فاتحًا الباب أمام إخراج محصول البقاع من الاقتصاد غير الشرعي وتحويله إلى قطاع منتج يستقطب الاستثمارات ويؤمّن إيرادات للخزينة. لكنّ اليوم، وبعد ستّ سننوات، لم يحصل أيّ مزارع على ترخيص قانوني. القانون موجود، والهيئة الناطمة تشكلت، والمراسيم والأنظمة، بحسب رئيسها الدكتور داني فاضل، أعدت. أمّا التنفيذ، فلا يزال غائبًا. وكيف يمكن لقطاع يُقدّم كفرصة اقتصادية واعدة أن يبقى معلقًا على حبال البيروقراطية الإدارية، فيما لا تزال زراعة «الحشيشة» خارج الإطار القانوني الذي وُضع (شكليًا) لتنظيمها؟

من المراسيم إلى الأذراج

تأخّر تشكيل الهيئة الناطمة حتى تموز 2025، أي نحو خمس سنوات على إقرار القانون. وبعد تعيينها، بقي إصدار التراخيص مرتبطًا باستكمال الإجراءات التنفيذية.

وفي حديث لـ«نداء الوطن»، يؤكّد فاضل أنّ الهيئة أُنجزت الأنظمة والمراسيم المطلوبة. وأعدّت منصةً إلكترونيّة لاستقبال طلبات الترخيص. ويوضح أنّ وزارة المال طلبت تعديلات إجرائية وصياغة، استكملتها الهيئة، لكنّ الملف لم يتقدّم بعدها.

ويعزو فاضل التعطيل إلى مراكز نفوذ داخل الوزارات، في ما يصفه بـ«الدولة العميقة». المطلوب أن تكشف الحكومة أين أصبح الملف، وما التوقيعات التي تنقصه، وأي

جهة لا تزال تمنع انتقاله إلى التنفيذ. فيعد سنوات من الانتظار، لم يعد مقبولاً أن تبقى المسؤولية موزعة بين الإدارات، من دون جواب واضح أو مهلة محدّدة. لم يؤدّ إقرار القانون إلى إنهاء الزراعة غير الشرعية، بل بقي المزارع البقاعي، الذي كان يُفترض أن يكون المستفيد الأول من التنظيم، خارج السوق القانونية. ووفق فاضل، يستمرّ المنتجون في مواجهة الملاحقة والارتهاق للمشتريين في السوق غير الشرعية، في ظلّ «حشيشة» البقاع التاريخية، بل على غياب قنوات مرخّصة تتيح لهم بيع محاصيلهم.

هنا يكمن جوهر المفارقة: شرّعت الدولة زراعة القنب ضمن شروط

محدّدة، لكنها لم توقّر للمزارعين الطريق، إذ صخّ التعيين، التي تسمح لهم بالالتزام بهذه الشروط والنتيجة أنّ الاقتصاد غير الشرعي يحتفظ بموقعه، فيما يبقى القانون عاجزًا عن تحقيق الغاية التي أقرّ من أجلها، فبين القرار والتنفيذ مزارعون معلقون في شبك القنوات التنفيذية.

لكنّ إصدار التراخيص، على ضرورته، لا يكفي وحده. فالسوق الطبية والصيدلانية لا تقوم على المحصول الخام وسمعة الفحوص المخبرية وضبط الجودة وإمكان تتبّع الإنتاج والاتزام بمعايير التصدير.

محّدّة، لكنها لم تؤدي حتمًا إلى حكومات ائتلافية، تضع في ما بينها برنامج عمل من خارج استشارة جمهور المنتخبين تكون نتيجة مساومات لم يستشر الناخبون حولها، وقد تخالف إرادتهم ما يضعف الديمقراطية وحتى يطيح بها. ذلك هو حال إسرائيل.

لم يفت هذا الخلل مشرّعي إسرائيل، لذا احتاطوا للأمر، وانتهوا إلى حلّ موقت يضع مهلة لتأليف الوزارة من قبل رئيس أكبر كتلة نيابية ضمن مهلة زمنية، فإن تعذّر جمع أكثرية نيابية وراها. تركز التكليف، ليحلّ رئيس الجمهورية البرلمان في حال فشل تأليف الحكومة، ويدعو إلى انتخابات جديدة.

حسنت النظام الإسرائيلي هي صخّة تمثيل الناخبين، لكنّ سيّئاته تظهر في تشكيل الوزارة ووضع خطة عملها التي تجمع تناقضات لا تعكس دائمًا إرادة الناخب. ثمّ هناك الخلافات الداخلية التي لم تخلّ أي حكومة منها، والتي تعيق إجراءات السلطة التنفيذية. النظام البريطاني هو عكس كلّ هذا. واضح فيه الخلل في تمثيل الناخبين، لكنّ ميزته تبقى في عدم وجود عراقيل داخلية تحول دون تحقيق التزاماته تجاه من وضع ثقته به. فضيلة النظام الإسرائيلي هي صخّة التمثيل، فيما فضيلة الخيار الثاني هي تسهيل آلية الحكم وضبط المحاسبة.

هذه الثغرة في النظام الإسرائيلي لها تبعات على علاقته بالدول التي يرى، وغالبًا عن حقّ، في ضعفها تهديدًا لسلامة مجتمع لا عمق استراتيجيًّا يسمح له بامتصاص الصدمات والتعبئة لردّها.



سبّت سنوات مرت على إقرار مجلس النواب قانون تنظيم زراعة القنب

بناء لسلسلة إنتاج تشمل التصنيع الدوائي والأبحاث والمختبرات والتوصيف والتصديق لا في بيع المحصول وحده لاستخدامات شخصية

وهذا كلّه يفترض أن تبدأ الدولة من الخطوة الأولى التي لا تزال عاجزة عن إنجازها: إصدار التراخيص. لن ينقذ القنب الاقتصاد اللبناني، والاستثمار والتصدير، والمفارقة أنّ الدولة لا تزال تعجز عن فتح هذا الباب، بعد ستّ سنوات على إقرار القانون.

فإذا كانت التشريعات قد أقرّت، والهيئة شكلت، والأنظمة أعدت، فمن يعطل التنفيذ؟

محّدّة، لكنها لم تؤدي حتمًا إلى حكومات ائتلافية، تضع في ما بينها برنامج عمل من خارج استشارة جمهور المنتخبين تكون نتيجة مساومات لم يستشر الناخبون حولها، وقد تخالف إرادتهم ما يضعف الديمقراطية وحتى يطيح بها. ذلك هو حال إسرائيل.

لم يفت هذا الخلل مشرّعي إسرائيل، لذا احتاطوا للأمر، وانتهوا إلى حلّ موقت يضع مهلة لتأليف الوزارة من قبل رئيس أكبر كتلة نيابية ضمن مهلة زمنية، فإن تعذّر جمع أكثرية نيابية وراها. تركز التكليف، ليحلّ رئيس الجمهورية البرلمان في حال فشل تأليف الحكومة، ويدعو إلى انتخابات جديدة.

حسنت النظام الإسرائيلي هي صخّة تمثيل الناخبين، لكنّ سيّئاته تظهر في تشكيل الوزارة ووضع خطة عملها التي تجمع تناقضات لا تعكس دائمًا إرادة الناخب. ثمّ هناك الخلافات الداخلية التي لم تخلّ أي حكومة منها، والتي تعيق إجراءات السلطة التنفيذية. النظام البريطاني هو عكس كلّ هذا. واضح فيه الخلل في تمثيل الناخبين، لكنّ ميزته تبقى في عدم وجود عراقيل داخلية تحول دون تحقيق التزاماته تجاه من وضع ثقته به. فضيلة النظام الإسرائيلي هي صخّة التمثيل، فيما فضيلة الخيار الثاني هي تسهيل آلية الحكم وضبط المحاسبة.

هذه الثغرة في النظام الإسرائيلي لها تبعات على علاقته بالدول التي يرى، وغالبًا عن حقّ، في ضعفها تهديدًا لسلامة مجتمع لا عمق استراتيجيًّا يسمح له بامتصاص الصدمات والتعبئة لردّها.

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 2000 | الخميس 29 تشرين الأول 2026

نداء الوطن

الخميس 29 تشرين الأول 2026 | العدد 2000 | السنة الثامنة

الآداب – الفرع الأول: «متعاطو مخدّرات» وطلّاب في كلّية واحدة!

تأخّر انطلاق اختصاصات في كلية الآداب-الفرع الأوّل في بيروت شهرًا عن باقي فروع الجامعة اللبنانية، بسبب بقاء نازحين فيها بعد توقف الحرب وفشل المفاوضات لإخلائها. وبعد تهديدات علنية لإدارة الكلية واستقدام عائلات جديدة، تدخّلت مخابرات فرع بيروت، وحصرتهم في أحد مباني الجامعة لحثّم على المغادرة التدريجية. ويخشى الطلاب والأساتذة أن يكون ما حصل نزوحًا من مبنى إلى آخر، لأشخاص بينهم متعاطو مخدرات، ما يهدّد انطلاقة العام الجامعي وبيئة التعليم نفسها.



فرع علم النفس فرع علم النفس

الجهود المبذولة، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والجهات المعنية، أسفرت حتى الآن عن تأمين مساكن بديلة لعدد العائلات النازحة فيما جرى تنظيم الإقامة المؤقتة للعائلات المتبقية في المبنى المخصص لتعليم الفتيين التركية والفارسية، إلى حين تأمين البدائل.

وأكدت المصادر أن رئاسة الجامعة تواصل التنسيق مع الجهات المعنية، لمعالجة ملف العائلات النازحة الموجودة في بعض مباني الجامعة، بما يراعي ظروفها ويساهم في تأمين الأجواء المناسبة لانطلاق العام الجامعي.

وفي ما يتعلق بإحدى الحالات الفردية التي استدعت متابعة خاصة، أوضحت المصادر أن رئاسة الجامعة وضعت الأجهزة الأمنية المختصة في الصورة، مع الحرص على مراعاة الظروف العائلية والاجتماعية للشخص المعني، ولا سيما وجود زوجته وأطفاله معه، بما يتيح معالجة المسألة بهوء، ومسؤولية، بعيدًا من أي تعصيد.

انتظام العمل الأكاديمي وعودة الحياة الجامعية إلى طبيعتها ختمت المصادر.

تأخّر انطلاقة الجامعة أكثر؟

متعاطون وطلاب في كلية واحدة

وأخطر ما في ملف النزوح هو أن عدداً لا يستهان به من النازحين، من فئة تصفها مصادر أمنية بـ «الزعران»، وبمعنى أدق، بعضهم لديه سجل حافل لدى القوى الأمنية. وفيما يلي غيض من فيض ممارسات تؤذي بقية النازحين وتهدد جو الجامعة التعليمي: يتعاطون المخدرات، يتعاملون مع الإدارة بأسلوب غير لائق وبثقافة «فرض أوامرهم»، كان يطلبوا غرفاً، يحدثون مشاكل شبه يومية، حتى مع جيران المنطقة ما جعل دوريات أمنية عدة تأتي للمكان، وآخر محاولاتهم فرض خوة على أحد المحال التجارية القريبة من الجامعة.

والخطر لا يقتصر على الممارسات الحالية، بل على تاريخ بعضهم الأمني: فيعضهم مطلوبون سابقون. أحدهم وهو «أ. ع»، سجن بالفعل في قضايا مخدرات وأداب، وهو ما يزيد من خطر احتكاك «الزعران» تحت غطاء النزوح، بطلاب الجامعة، ويزيد من مسؤولية الجامعة، في حماية طلابها من التعايش مع هذا «النزوح»!

هذا الـ«بروفيل» أو Portrait لعدد لا يستهان به من المقيمين في كلية الآداب-الفرع الأول، صقّب على مديرية الكلية وحدها، أن تحمل على عاتقها حل مشكلة إخراجهم. فوقق مصادر «نداء الوطن»: في بداية دخول النازحين للجامعة، كانت العائلات نازحة بالفعل، لكن سرعان ما لحق بها «زعران» يتشاجرون بالسلاح، ويتعاطون المخدرات، ويتعاطون مع مديرية الكلية بادية مزبودي، بصيغة الأمن: كأن يدخلوا عنوة لمكتبتها أو أن يمسكوا بشعار «دبرولي بيت بضر»، «وخصوصاً لي الغرفة X بمواصفات معينة»، علماً أن العائلات التي تم استقدامها منذ أيام، تركت منازلها لتعزّز وجود هؤلاء النازحين ما يعكس تخوفاً من نية ميبة بالبقا.

نعود إلى «أ.ع»، الذي وفق شهود عيان، هو من يزود عدداً من النازحين بالمخدرات. فكيف يدرس طلاب الجامعة وسط هذه الممارسات؟ ومن يتحمّل مسؤوليّة أي أدّى قد يتطلّ طالباً أو أستاذاً أو نازحاً؟

رئاسة الجامعة: ننسق مع الوزارات المعنية

وأوضحت مصادر في رئاسة

الطابق هو «مركز للمونة». حتى أمس، كان هذا المبنىان تحت سلطة النازحين، قبل أن يتم إخلاء أحد المباني، حيث بوشر التدريس في الفلسفة والجغرافيا والآثار بعد أن تتدخل فرع مخابرات بيروت، إذ لم يعد بوسع الأقسام الإنتظار تحت ضغط الطلاب، فيما انحصر تجمع النازحين في مبنى واحد، تدرس فيه اللغة التركية واللغة الفارسية.

كلية الآداب- الفرع الأول هو الوحيد الذي تأخّر في مباشرة التدريس شهرا كاملا عن بقية الفروع. وهنا يصبح السؤال مشروعا: كيف ستجرى امتحانات فصلية متزامنة بين الفروع؟ هل سترصد ميزانية مالية للكلفة لإصلاح الأضرار؟ وماذا يفعل أن يدفع الأساتذة والطلاب من جيوبهم كلفة شراء مقاعد أو حتى إصلاح دورات المياه!

علم النفس ينطلق متعزّرا
أكثر من شهر استلزت «إعادة التأهيل» في المبنىين رقم 4 الذي يُدرّس فيه علم النفس والأدب العربي، وللمبنى رقم 3 (الإدارة، تاريخ، اللغة الفرنسية، اللغة الإنجليزية): تفسير طاولات، تخريب هواتف، تعطيل كهرباء وهذا غيض من فيض الأضرار المادية.

وشملت الأعمال في المبنى رقم 4 الذي يعمل على «تأهيله» منذ أيلول الماضي: تنظيفه والرش ضد البراغيت بعد انتشارها فيه، وذلك إتاحة لإدخال الطلاب، سيما وأن هذا القسم بالذات، يضم «ثقل» كلية الآداب، بأكثر من 400 طالب للعام الجامعي الأول. إلا أنّ «البهلة» مستمرة حتى مع إنطلاق تدريس علم النفس فورشة إعادة التأهيل لم تنته بعد. ووفق معلومات «نداء الوطن»، الطلاب، تفاجؤوا بعدد مقاعد غير كاف لهم وبدورة مياه (حمامات) معظلة.

وبما أنّ موازنة كلية الآداب، القسم الأول، ليست وافرة لدفع مبالغ لإصلاح ما تم تخريبه، أتى التكسير والتخريب أجريت بعض امتحانات الدورة الطلاب للطلاب، وامتحانات الدخول، في كلية الإعلام كسرا. ولكن في المبنىين الآخرين، أبلغ النازحون الإدارة الأسبوع الماضي، بنيتهم عدم الخروج، ولم يكتفوا بالتهديد، فاستقدموا «نازحين جدد»، حتى امتلأ المبنىان كليا (مبنى تدرس فيه الجغرافيا والآثار والفلسفة، ومبنى تدرس فيه اللغة التركية واللغة الفارسية).

وأخر حججهم مع الإدارة، كان رفض تفريغ أحد الطوابق حيث كانت اختصاصات عدة مديا ولوجستي لضمان عدم تستعد للتدريس، بحجة أن



يعزو فاضل التعطيل إلى مراكز نفوذ داخل الوزارات، في ما يصفه بـ«الدولة العميقة»

محّدّة، لكنها لم تؤدي حتمًا إلى حكومات ائتلافية، تضع في ما بينها برنامج عمل من خارج استشارة جمهور المنتخبين تكون نتيجة مساومات لم يستشر الناخبون حولها، وقد تخالف إرادتهم ما يضعف الديمقراطية وحتى يطيح بها. ذلك هو حال إسرائيل.

لم يفت هذا الخلل مشرّعي إسرائيل، لذا احتاطوا للأمر، وانتهوا إلى حلّ موقت يضع مهلة لتأليف الوزارة من قبل رئيس أكبر كتلة نيابية ضمن مهلة زمنية، فإن تعذّر جمع أكثرية نيابية وراها. تركز التكليف، ليحلّ رئيس الجمهورية البرلمان في حال فشل تأليف الحكومة، ويدعو إلى انتخابات جديدة.

حسنت النظام الإسرائيلي هي صخّة تمثيل الناخبين، لكنّ سيّئاته تظهر في تشكيل الوزارة ووضع خطة عملها التي تجمع تناقضات لا تعكس دائمًا إرادة الناخب. ثمّ هناك الخلافات الداخلية التي لم تخلّ أي حكومة منها، والتي تعيق إجراءات السلطة التنفيذية. النظام البريطاني هو عكس كلّ هذا. واضح فيه الخلل في تمثيل الناخبين، لكنّ ميزته تبقى في عدم وجود عراقيل داخلية تحول دون تحقيق التزاماته تجاه من وضع ثقته به. فضيلة النظام الإسرائيلي هي صخّة التمثيل، فيما فضيلة الخيار الثاني هي تسهيل آلية الحكم وضبط المحاسبة.

هذه الثغرة في النظام الإسرائيلي لها تبعات على علاقته بالدول التي يرى، وغالبًا عن حقّ، في ضعفها تهديدًا لسلامة مجتمع لا عمق استراتيجيًّا يسمح له بامتصاص الصدمات والتعبئة لردّها.

آراء

حدثان لنا فيهما عبرة

وائل خير

حدثان، ربما مفصلين، يواجهما لبنان. انتخابات البرلمان الإسرائيلي، والأهم على المدى الطويل، قدرة أوروبا على إيجاد حلول للاستبدال السكاني الذي يحتاج غريبا.

لا تفهم معايير الديمقراطية في إسرائيل ما لم نضع الانتخابات النيابية في إطار اختاره مشرّعوها. لإرادة الشعب مفهومان في العلوم الدستورية. المدرسة الأولى تولي الأولوية للإرادة الشعبية وتعتمدها أساسا لشريعة الحكم. تلك هي مدرسة «الإرادة الشعبية» المبدأ الذي تقوم عليه الديمقراطية الإسرائيلية. المدرسة الأخرى تأخذ الإرادة الشعبية بعين الاعتبار، لكنها تولي «استقرار الحكم» ومحاسبة السلطة» أهمية أرفع. أهم أمثلتها وأرقعها المدرسة البريطانية حيث «تقليديًا»، يتنازع السلطة ثلاثة أحزاب يفوز بالحكم من يجمع أكثرية أصوات كل دائرة انتخابية من دون اعتبار الحصيلة العامة. عليه كانت حصيلة الحزب الذي يجمع 14 مليون صوت 320 مقعدًا، يليه من حاز على 300 مقعد الحزب الذي جمع 13 مليون صوت. أما الحزب الثالث، فحصته 14 مقعدًا رغم حصوله على 8 ملايين صوت. هذه الهوة دفعت بعدد من الدستوريين للترويج لـ«مدرسة العدد» التي لا شك أعدل، فيحصل كل حزب على مقاعد تمثل حجمه العددي. لكن سرعان ما وضع أن الإنصاف العددي يحول دون حصول أي

تتניהهو... عصيّ على النهاية

كلّما أعدّت لبرنامجين تتניהهو خاتمة سياسية، دونّ «ثعلب» إسرائيل سطرًا جديدًا في سيرته الحافلة. دخل الانتخابات مثقلًا بإخفاق هجوم 7 أكتوبر، وحروب مفتوحة، وملاحقات قضائية، وخصومات تراكمت داخل إسرائيل وخارجها. وخرج من الفوز الأولي محققًا لحزبه أكبر كتلة حزبية، وفوق ذلك، فإنّ معسكره يتقدّم حتّى الآن على معسكر غريمه غادي آيزنكوت. وبين هذين المشهدين تتجدّد حكاية رجل معتّك اتقن النجاة في لعبة «صراع العروش»، حتّى صار يقاؤه جزءًا من حسابات خصومه وخبياتهم المتكرّرة.

تولّى تتניהهو رئاسة الحكومة ستّ مرّات، ويسعى اليوم إلى السابعة، كأنّ الأزمات التي شهى أعمار السياسيين لا تكلفه سوى روح من أرواحه السبع. منذ وصوله الأوّل إلى الحكم عام 1996، تعلم أنّ الهزيمة قابلة للاستمرار وأنّ الانتظار قد يكون شكلاً من أشكال الهجوم. غادر وعاد، خسر حلفاء وصنع آخرين، واستوعب قوى كانت على هامش الشرعية السياسية، حتّى جعلها ركائز لسلطته وشركاء في صياغة إسرائيل التي يحكمها.

تعدّدت هذه القدرة من معرفة عميقة بمخاوف المجتمع الإسرائيليّ وتحولاته. حمل ابن المؤرّخ المتشدّد ميراثًا عقائديًا، وأضاف إليه خبرة أميركية وحضورًا إعلاميًا ومهارة في تسويق نفسه حارسًا للدولة. وحين كشف هجوم «حماس» انهيار ضماناته الأمنية، نقل خطابه إلى وعد أكبر إعادة تشكيل الشرق الأوسط برقته. حوّل امتحان المسؤولية عن الكارثة إلى تفويض لاستكمال الحرب، مستندًا إلى ترشح اليمين في المجتمع اليهودي ودعم صديقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ومع ذلك، تبقى المسافة واسعة بين إحباط توقعات السقوط وتقديم معسكره بمنحه أفضلية تفاوضية، في حين يضعه غياب الغالبية أمام شركاء موجودين خلف خطوط الخصومة. ومن هنا يبدأ المسار الأوّل: استدراج أحزاب أو شخصيات يمينية من معسكر آيزنكوت، فالتقارب، في قضايا الأمن والفلسطينيين قد يوفّر أرضية مشتركة. خصوصًا إذا قدّمت العودة إلى الانتخابات بوصفها استنزافًا، وحكومة اليمين بوصفها مخرجًا متاحًا.

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 2000 | الخميس 29 تشرين الأول 2026

نداء الوطن

الخميس 29 تشرين الأول 2026 | العدد 2000 | السنة الثامنة

تتניהهو بدّل وجه الشرق الأوسط... ولم يتبدّل

أورور خرم

اختار التغيير. لكنّ الحسابات النهائية بقيت مفتوحة، وأثبتت أن إعلان نهاية تتניהهو كان سابقًا لأوانه.

على الرغم من كلّ استطلاعات الرأي، وكلّ الأرقام والتحليلات التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية، والتي رجّحت تراجع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وفتحت الطريق أمام غادي آيزنكوت لإقصائه من الحياة السياسية، جاءت النتائج لتؤكّد أنّ المشهد مغاير لما رسمته التوقعات. فقد تصدر حزب «الليكود» النتائج، فيما تقاربت موازين المعسكرين، من دون أن يتمكّن أي منهما من بلوغ الأثرية المطلوبة لتشكيل الحكومة. لم يسقط تتنياهو، كما تمثّى خصومه وتوقع كثيرون، ولم يتمكّن آيزنكوت من تحويل زخم المعارضة إلى تفويض واضح للحكم.

هنا تكمن المفارقة: لم تكن المشكلة في الأرقام وحدها، بل في التعامل معها كأنّها نتائج محسومة قبل أن يقول الناخب كلمته. وهذه ظاهرة تتكرّر في الانتخابات الديموقراطية، من الولايات المتحدة إلى عدد من الدول الأوروبية، حيث لا تعكس استطلاعات الرأي دائمًا النتيجة الفعلية، ولا سيّما حين تتحوّل التوقعات إلى فئات سياسية، ولعلّ ذلك هو ما دفع آيزنكوت إلى استباق النتائج الرسمية لإعلان باكراً أن حياة تتניהهو السياسية قد انتهت، مستندًا إلى قراءة اعتبر فيها أن الجمهور



يعمل الزمن جزئيًا لمصلحة نتنياهو (أ ف ب)

يُهدّد بإغضاب حلفائه، فتغدو هندسة الوحدة عملية موازنة بين توسيع الحكومة وحماية المعسكر الذي أوصله إلى موقعه الحالي. وقد يُعيد دعم ترامب المحتمل لخيار حكومة الوحدة خلط الأوراق، ويدفع إلى تبدّل المواقف الراقضة لها. وتدخل إيران على هذه الحسابات بثقل مختلف. فاحتمال استئناف الحرب قد يرفع كلفة البقاء خارج حكومة واسعة، ويُتيح لتتניהهو مخاطبة خصومه باسم الضرورة الوطنية. لكنّه قد يُعقق رفضهم أيضًا، خصوصًا بعمدا حذر آيزنكوت من توظيفها لخدمة البقاء السياسي. الحرب المحتملة تحمل، إذن، ضغطين متعاضدين. ضغط الاصطفاء للحكومة من احتكار قراراتها. وتبجّتها توقف على تطورات الميدان والموقف الأميركي وراي المؤتسسة الأمنية. وفي الأثناء، يعمل الزمن جزئيًا

لمنح هذه المعادلة تتניהهو ماذة لاستنهاض اليمين، فيما تصعد اتهامات «الليكود» بشأن «سرقة» الانتخابات على أيدي أحزاب عربية» التوتّر وتضيق مساحة التسويات. المسار الثاني يمرّ بحكومة وحدة مع آيزنكوت، وهو اتجاه تذكر التقارير أنّ الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ يُفضّله لتجنب البلاد اقترانًا جديدًا. وقد يلقي السحسان واشنطن وأوساط من النخب اليهودية الأميركية البايخة عن استقرار الحكم واتّساع قاعدته، خصوصًا مع احتمالات التصعيد الإيراني. العقبة الأثقل من الخارج يفتح منفذًا لايزنكوت، في هذا الطريق هي تعهد آيزنكوت بعدم المشاركة مع تتنياهو. تجاوزه يتطلب ظرفًا استثنائيًا وضمادات يصعب الاطمئنان إليها. في علاقة يحكمها انعدام الثقة. وقد تشمل المساومة ترتيبات رئاسة الحكومة وتركيبتها وتوزيع الصلاحيات فيها. وكلّ تنازل يُقدّمه تتنياهو لاستمالة الوسط

ملفات الأمن والحرب وهوية الدولة. وهذه إحدى أهمّ أوراق تتنياهو، وإن لم تكن ضمانة كافية لنجاحه في التأييف. وفي موازاة ذلك، لا يمكن تجاهل موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أعلن دعمه العلني لتتניהهو قبل الانتخابات، فهذا الدعم يتجاوز البُعد الشخصي. ويعكس تناقض بين رغبتها في إزاحة تتنياهو وصعوبة بناء أكثرية متماسكة من دون أصوات لا تتّفق معها في المنطقة، ولا سيّما إيران وتتניהو،

الذي جعل تغيير الواقع الإقليمي عنوانًا لمشروعه، لا يزال متمسكًا بهذا المسار قد يتعرّف في تشكيل حكومته، وقد يواجه ضغوطًا داخلية، لكن لا شيء يبرّر افتراض أن خروجه بات وشيكًا، أو أن غياب سيفير تلقائيًا النهج الإسرائيلي.

تتניהهو بدّل وجه الشرق الأوسط، لكنه لم يتبدّل. أمّا لبنان، فلا يجوز أن يربط مصيره برحيل لم يحدث، أو باستطلاعات لا تصنع الواقع.

طارق أبو زينب

بين السعودية وباكستان وتركيا، وتحمل مشاركة القيادات العسكرية والاستخباراتية رسالة إلى طهران بأن أمن المملكة ومصالحها الحيوية خط أحمر، وأن استمرار التهديدات يفرض تعزيز التنسيق الدفاعي وترسيخ الدرع، بالتوازي مع المساعي الدبلوماسية.

في المقابل، يبرز مقترح لإنهاء التصعيد يحظى بموافقة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مع إمكانية أن تؤدّي الدول المرتبطة بالاتفاقية، إلى جانب قطر وسلطنة عُمان، دور الضامن لأي تفاهم. لكن نجاح هذا المسار يبقى رهناً بتحويل الحوار إلى التزامات واضحة وقابلة للتنفيذ، تمنع استغلال المفاوضات لكسب الوقت أو مواصلة التصعيد عبر ساحات إقليمية متعدّدة.

مصادر مصرية مطلعة تحدّثت إلى «نداء الوطن» باعتبرت أن مسعود بزشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي محسن رضائي وتنعى أهمية اللقاء، من مستوى المشاركين وتوقيته، وسط استمرار الهجمات الحوثية على السعودية وتضاعد المخاوف من تجدّد المواجهة الأميركية - الإيرانية.

ولا يقتصر التحرك على فتح قناة للحوار، بل يعكس توجهًا سعوديًا نحو مقاربة أمنية أكثر مباشرة، تستند إلى «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» والتنسيق



حملت الزيارة رسالة حازمة إلى النظام الإيراني (أ ف ب)

السياسي باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم السعودية والدفاع عنها إذا طلبت الرياض ذلك توضع في الجانب الآخر. واعتبرت أن مسعود بزشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي محسن رضائي وتنعى أهمية اللقاء، من مستوى المشاركين وتوقيته، وسط استمرار الهجمات الحوثية على السعودية وتضاعد المخاوف من تجدّد المواجهة الأميركية - الإيرانية. وأشارت إلى إمكانية أن تؤدّي الدول المرتبطة بالاتفاقية، إلى جانب قطر وسلطنة عُمان، دور الضامن لأي تفاهم. لكن نجاح هذا المسار يبقى رهناً بتحويل الحوار إلى التزامات واضحة وقابلة للتنفيذ، تمنع استغلال المفاوضات لكسب الوقت أو مواصلة التصعيد عبر ساحات إقليمية متعدّدة.

مصادر مصرية مطلعة تحدّثت إلى «نداء الوطن» باعتبرت أن مسعود بزشكيان ووزير الخارجية عباس عراقجي وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي محسن رضائي وتنعى أهمية اللقاء، من مستوى المشاركين وتوقيته، وسط استمرار الهجمات الحوثية على السعودية وتضاعد المخاوف من تجدّد المواجهة الأميركية - الإيرانية. وأشارت إلى إمكانية أن تؤدّي الدول المرتبطة بالاتفاقية، إلى جانب قطر وسلطنة عُمان، دور الضامن لأي تفاهم. لكن نجاح هذا المسار يبقى رهناً بتحويل الحوار إلى التزامات واضحة وقابلة للتنفيذ، تمنع استغلال المفاوضات لكسب الوقت أو مواصلة التصعيد عبر ساحات إقليمية متعدّدة.

مصادر مصرية ل «نداء الوطن»: الوقت يضيق أمام الدبلوماسية

تتניהهو لا يزال في صدارة المشهد السياسي الإسرائيلي

عملية تشمل وقف التصعيد في اليمن، واحترام أمن مضيق هرمز، ومعالجة ملف الجماعات المسلحة التي تهدّد استقرار المنطقة، بدلًا من الاكتفاء بتعهّدات لا تعكس على الأرض. وفي موازاة الدبلوماسية، تحدّثت تقديرات عن جاهزية القوّات الأميركية لبدء عمليات خلال آتّام من صدور الأمر، مع احتمال استهداف منشآت للطاقة ومواقع عسكرية ونيوية إيرانية. التصعيد، وأمام طهران فرصة على الوساطات التي تتحرّك عبر الرياض وأنقرة وإسلام آباد، والدوحة ومسقط وموسكو، وتضع التسوية أمام سباق مع الوقت.

يُشكّل اجتماع طهران اختبارًا لقدرة النظام الإيراني على الاختيار بين تسوية تحفظ الاستمرار ومواجهة تعدّد جبهاتها وتضاعف كلفتها، فالثقل الحيوي لم يعودا يحتملان استمرار النفط السعودي شرق - غرب، ومطار الرياض والمنشآت الاقتصادية، يحوّل البنية التحتية إلى أداة ضغط تهدّد الاقتصاد وتبجّز استمرار وتضعف المصادر أن موافقة مجلس النواب المصري على تفويض الرئيس عبد الفتاح

هبة طوجي تغني للأمل

عماد موسى

دولة الرئيس آيزنكوت!

انقسم اللبنانيون بين مؤيدين لزعيم حزب اليكود بنيامين نتنياهو ومناصرين لابن طبرية البار غادي آيزنكوت في معركة انتخابية، شارك فيها، للمرة الأولى في تاريخ الدولة اليهودية، جنود إسرائيليون متمركزون في غزة وسوريا (المنطقة الأمنية) وزوطر الشرقية. وبدا جلياً أن شرائح واسعة من أبناء جلدتنا جزموا بإقصاء نتنياهو عن المشهد السياسي ولسان حالهم خسر الملك ربح الجنرال. إذًا، الرهان من اليوم فصاعدًا على الأحزاب العربية لتكون بيضة القبان، في دعم دولة الرئيس غادي آيزنكوت لتشكيل حكومة التغيير والإصلاح.

انتخابات لبنان بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية في تفصيل بسيط سواء جرت وفق أحكام الدستور، كل أربعة أعوام مرة، أو كل ستة أو كل ثمانية، ما دامت الأكثرية عاجزة عن ترجمة انتصاراتها أفعالا. وما دامت غير مؤثرة لا على اللبنانيين ولا على محيطهم، فيما يُنظر إلى انتخابات إسرائيل كمحطة أساسية يتوقف عليها، إلى حد كبير، مستقبل دولتنا والدولة.

بمعزل عن تفاصيل التكليف والتأليف، من المهم التعرّف إلى أفكار آيزنكوت الإصلاحية، فالرجل، منذ كان قائدًا للمنطقة الشمالية، أطلق تصريحات أصبحت مرتبطة بما يُعرف لاحقًا بـ«عقيدة الضاحية»، وإليه تُنسب هذه المعادلة: «إن ما حدث في الضاحية الجنوبية لبيروت في خلال حرب تموز 2006 يمكن أن يتكرر في كل قرية يُطلق منها النار على إسرائيل».

وفي العام 2017 وصف آيزنكوت «حزب الله» بأنه التهديد الأساسي المباشر لأمن إسرائيل وفي تصريحات منشورة خلال آذار وحزيران 2026، دعا إلى جعل نزع سلاح «حزب الله» وتجريد جنوب لبنان من القدرات العسكرية التي تهدد إسرائيل من الأهداف الأساسية للحرب. وعارض تقييد الجيش الإسرائيلي بجنوب لبنان وحده، وطالب بحرية استهداف «حزب الله»، بما يشمل الضاحية الجنوبية لبيروت. وبالنسبة إلى إيران فالهدف «هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي عسكري، وإنه ينبغي القيام بكل ما يلزم، بما في ذلك توجيه ضربة عسكرية». ويعتبر السيد رئيس الحكومة المحتمل «أن السيطرة على الجانب السوري من جبل الشيخ مهمة استراتيجيّة، حتى في حال التوصل إلى اتفاق أمني».

أيًا تكن المحصلة النهائية للانتخابات، فثمة ثلاثة مؤشرات تدعو إلى التفاؤل:

- إبراهيم الموسوي يبارك لدا سيلفا ويدعمه.
- عبد الباري عطوان يعلن أن السنة المقبلة ستكون سنة تفكك إسرائيل «فإسرائيل اللي إحنا منعرفها بطلت موجودة مش قادرين يطلقوا صاروخ عالضاحية الجنوبية لأنه عارفين بيجيهم ألف صاروخ من إيران ردًا عليهم»
- ومصطفى بيرم يؤكد ما ذهب إليه سماحة السيد قبل ربع قرن «إسرائيل إلى زوال» ومصطفى مش حبة وحيتين...



مبادرة عكست قدرة الفن على جمع الناس

شخص من خلال برامج شملت التعليم والغذاء والرعاية الصحية والدعم النفسي وترميم المنازل وتأمين فرص العمل، فضلاً عن الاستجابة الإنسانية خلال الحروب والأزمات.

بعدها، اعتلت الفنانة هبة طوجي المسرح لتقدّم أمسية غنائية مميزة أمتعت الحاضرين، وسط أجواء جمعت بين الفن والإحساس والالتزام الإنساني، في مبادرة عكست قدرة الفن على جمع الناس حول القضايا الإنسانية والمساهمة في إحداث أثر إيجابي في المجتمع. وفي ختام الحفل، قدّمت

جمعية بسمة دعراً تكريماً للفنانة هبة طوجي، عربون شكر وتقدير لمشاركتها ودعمها رسالة الجمعية، وسط تصفيق الحاضرين تقديراً لهذه المبادرة الإنسانية.

ويأتي هذا الحفل في إطار احتفالات جمعية بسمة بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، ليشرّج محطة جديدة في مسيرتها القائمة على التضامن والعطاء، وتجديداً لالتزامها بالوقوف إلى جانب العائلات المحتاجة، وتحويل كل مساهمة إلى فرصة، وكل مبادرة إلى أمل، وكل دعم إلى بسمة جديدة.

محطة جديدة
في مسيرتها
القائمة على
التضامن
والعطاء

fm

101.5 fm

صوت الحق والحقيقة